نشـــرة
الإخبارية
من أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
المجلد 42 العدد 001
كانون الثاني – فبراير/شباط 2012

منظمة العفو الدوليـــة

السماء تمطر قنابل في جنوب السودان

السكان الأصليون يقاومون تهديد أراضيهم في أستراليا

حياة العمال المهاجرين

nesty International ©

مناصرو منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة خلال يوم التحرك العالمي من أجل مصر، لندن، فبراير/شباط 2011.

أهلاً وسهلاً بكم إلى النشرة الإخبارية،

كيف يمكن إلهام الناس بأن يتحركوا؟ هذا السؤال يلح على ذهننا كلما بدأنا بالتحضير لعدد جديد من النشرة الإلكترونية.

فالمبادرة بالتحرك تتطلب التصميم والتفاؤل. وهذا ليس بالسهل دائماً. وبالنسبة لآلاف الأشخاص الذين ناضلوا لسنوات لإنقاذ حياة تروي ديفيس، شكّل إعدامه في سبتمبر/أيلول ضربة موجعة. ولكن الاستسلام لا يمكن أن يكون البديل. فكلنا نعرف أن الحملة قد نجحت في تعزيز الوعي وشدّت من عزيمة المطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام.

ويمكن لما اكتسبنا من زخم أن ينقذ آخرين ما برحوا على قائمة من سيعدمون.

إن الأنشطة هي أقصى درجات التعبير عن التضامن والأمل. ولذا، فإن رجاءنا يظل منصباً على أن تعيروا اهتماماً خاصاً لدعوات «بادر بالتحرك الآن» البالغة الأهمي في آخر كل مقال من هذه المقالات. وإلاّ تنتهي الأمور يظل بيدنا نحن، بلا جدال.

أطيب التحيات،
فريق النشرة الإخبارية

صدرت للمرة الأولى في العام 2011 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية
www.amnesty.org

© Amnesty International Publications 2010
رقم الوثيقة: NWS 21/001/2012 Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: التحذير الوحيد من القصف الجوي جنوبي كردفان هو ظهور الطائرة بدون طيار التابعة للقوات الجوية السودانية. رجل من كورشي يشاهد طائرة أنتونوف تحلق في السماء، أغسطس/آب 2011.
© Carsten Stormer

الحصول على النشرة الأخبارية

هل تود معرفة المزيد حول حملات منظمة العفو الدولية أو استخدام الموقع الإلكتروني للنشرة الإخبارية من أجل نضالك؟

تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع www.amnesty.org. وللحصول على نسخة مجانية مطبوعة منها، كل ما تحتاجه هو الانضمام إلى العضوية الدولية - يرجى الرجوع إلى الصفحة ما قبل الأخيرة من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل.

ويمكن للمؤسسات شراء نسخ. وثمن ست نسخ في السنة للمؤسسات هو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/ 41 يورو. وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية شراء نسخ من أجل أعضائها. ويرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 413 207 44+ 5814/5507.

سلوا جميع تعليقاتكم ومقترحاتكم إلى:

شرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial and Publishing Programm
Amnesty Internation
International Secretari
Peter Benenson Hou
1 Easton Street, London WC1X 0D
United Kingdo

أرسلوا رسائل إلكترونية على العنوان
yourwire@amnesty.or

في هذا العدد

من النشرة الإخبارية

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية. بطاقة بريدية للتوقيع والإرسال من أجل المطالبة بالضمان القانوني لحيازة المساكن لساكني أحياء الفقراء في القاهرة.

الصفحة 2

رحلة مهاجرين

تواجه حياة المهاجرين أخطار وتحديات شتى في كل يوم. ثلاث حملات ينبغي الاطلاع عليها. **روبرت غودين**، و**جيورجوس كوسموبولوس**، و**ساره شيبياري**.

الصفحة 8

«النضال من أجل العدالة لا يتوقف عندي»

كيف أثر إعدام تروي ديفيس على حملتنا من أجل وضع حد لعقوبة الإعدام؟ **روسيان رايف**.

الصفحة 14

اعتداء على أراضي الشعوب الأصلية في أستراليا

ساندوا نضال شعوب الألياوار والأنماتير من أجل الاحتفاظ بأراضي الأجداد والحفاظ على طريقة عيشهم التقليدية. **ساره مارلاند**.

الصفحة 16

الموت الهابط من السماء

تقول **خيرونيسا دهالا** إن لسلطات السودانية تقصف المدنيين في جنوب كردفان. فقد حان الوقت كي يتحرك المجتمع الدولي لوقف أعمال القتل الآن.

الصفحة 4

موجة قتل إيرانية

تصاعد عمليات إعدام المدانين بجرائم المخدرات في إيران. آن هاريسن.

الصفحة 15

العيش في الجحيم

شهادات تبعث على القشعريرة من يودوك، أحد معسكرات الاعتقال السياسي في كوريا الشمالية.

الصفحة 12

مقابلة النشرة الإخبارية

واجه الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى عقوداً من الصراعات والانتهاكات. **لويس-أليكسيس مبولينايي** مدافع عن حقوق الإنسان يتحدث إلى النشرة الإخبارية

الصفحة 18

مناشدات عالمية

بادر إلى

القراءة والتوزيع والتحرك الآن

انظر الملحق الداخلي

تحديثات على الصحفحة 21

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

تكتظ زنازين سجن منروفيا المركزي في ليبيريا بنزلائها لدرجة أن بعض السجناء ينامون على أراجيح مصنوعة من جوالات الأرز الخالية والمربوطة إلى قضبان الزنزانة ونوافذها. وطالبت منظمة العفو الدولية ليبريا بتحسين الأوضاع المزرية التي شوهدت عياناً في أربعة من سجون البلاد الخمسة عشر.

http://tinyurl.com/liberia-prisons

3-17 ديسمبر/كانون الأول 2011

اُكتب من أجل الحقوق أحدِث فرقاً

شارك مئات الآلاف في المارثون السنوي لكتابة الرسائل. للاطلاع على المزيد على موقع المنظمة www.amnesty.org/50

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الإخلاء القسري في مصر

الأهالي الذين يعيشون في أماكن خطرة في بعض المناطق العشوائية بمصر، يتعرضون للإخلاء دون أن يستشاروا في خيارات إعادة إسكانهم. وكثير منهم يتهددهم التشرد. في سبتمبر/ أيلول أحضرت منظمة العفو الدولية أطفالاً من خمس مناطق عشوائية إلى ضفاف النيل ليقدموا عروضاً مسرحية ورقصات في أول مهرجان للكتاب العربي، واستخدمت المنشورات والصور لزيادة الوعي بالإخلاء القسري في أفريقيا.

http://tinyurl.com/egyptslums

وقع على البطاقة البريدية الخاصة بهذه القضية لحث رئيس وزراء مصر على منع الإخلاء القسري.

آسيا والباسيفيكي

عقوبة الإعدام في اليابان، عود على بدء

يتعرض وزير العدل الياباني هيديو هيرا أوكا للضغط كي يوقع على أوامر بالإعدام، على الرغم إعلانه أنهلن يوافق على الإعدامات. وكان هيديو هيرا أوكا قد التزم مؤخراً بأن يعلق الإعدامات حتى تتم مراجعة استخدام اليابان لعقوبة الإعدام. غير أنه في أكتوبر/ تشرين الأول، وبينما المراجعة جارية، أعلن الوزير أنه لاينوي إلغاء عقوبة الإعدام. وفي الوقت الحالي تشمل قائمة المنتظرين لتنفيذ الإعدام فيهم في اليابان 126 شخصاً.

http://tinyurl.com/japandp

أفريقيا

صحفيون أوغنديون يتعرضون للاعتداء

يزداد التحرش بصحافيين أوغنديين لتعبيرهم عن آراء تعتبر انتقاداً للسلطات. وفي الوقت ذاته، تمنع الاحتجاجات العامة وتوجه اتهامات بالخيانة، وعقوبتها الإعدام، لأربعة نشطاء سياسيين لتنظيمهم احتجاجات. وصرح غودفري أودونغو الباحث في منظمة العفو الدولية بأن: « السلطات الأوغندية تخلق مناخاً يصبح من الصعب فيه على الناس أن ينتقدوا بحرية موظفي الحكومة أو سياساتهم أو تصرفاتهم.»

http://tinyurl.com/ugandajournalists

الأمريكيتان

الفوز في معركة أرض الأجداد

قد تستطيع عشائر سوهوياماكسا من سكان باراغواي الأصليين العودة إلى موطن أجدادهم بعد اتفاق مع السلطات على شراء قطعة أرض مساحتها 14 ألف و 404 هكتارات. فقد خاضت تسعون عائلة سوهوياماكسية معركة قانونية للعودة إلى قسم من أراضيهم، بينما كانوا يعيشون أحوالاً خطرة على جانب الطريق السريع بمقربة من أرضهم. وشنت العشائر حملتها لسنوات بمساعدة جماعات محلية ودولية، من بينها منظمة العفو الدولية.

http://tinyurl.com/landwin

22

صحافياً وإعلامياً قُتلوا في روسيا بين عامي 2000 و2010.

(المصدر: لجنة حماية الصحافيين)

http://tinyurl.com/bsjls2j

أوروبا وآسيا الوسطى

ينبغي على فنلندا التحقيق في نقل المشبوهين بالارهاب لاستجوابهم في الخارج

أذاعت وزارة الخارجية الفنلندية معلومات تكشف عن أكثر من مائة رحلة جوية توقفت في فنلندا لها علاقة ببرنامجي وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) لنقل المشبوهين بالإرهاب لاستجوابهم في الخارج والتعذيب السري. بيد أن الوزارة قالت إنها كانت تطلب إيضاحا من الولايات المتحدة الأمريكية حول رحلة واحدة فقط. وتطالب منظمة العفو الدولية فنلندا بمزيد من التحقيقات وتحديد مإذا كانت الرحلات الأمريكية لنقل المشبوهين قد توقفت في البلاد.

http://tinyurl.com/finlandflights

الانتفاضة السورية

مقتل ناشط سوري

ورد أن الناشط غياث مطر قد قتل في أثناء وجوده في الحجز بعد أن ألقت قوات الأمن السورية القبض عليه في 6 سبتمبر/ أيلول. وقد أعيدت جثته إلى أسرته في 10 سبتمبر/ أيلول. والخطر المميت محدق بأربعة نشطاء سوريين آخرين ألقي القبض عليهم في نفس الوقت. الرجاء القيام بتحرك من أجلهم

www.eyesonsyria.org

عامان ونصف

حكم بالسجن لثلاثة نشطاء معارضين آذربيجانيين نظموا احتجاجات سلمية مؤيدة للإصلاح.

© Glenna Gordon

عقوبة الإعدام

الإعدامات تخالف القانون الدولي

في 21 سبتمبر/ أيلول، أعدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تروي ديفيز (انظر ص 13) وفي اليوم ذاته أعدمت إيران على الملأ علي رضا ملا سلطاني، 17 عاماً، رغم التحريم الدولي لإعدام الأحداث. وفي نفس اليوم أعدمت الصين زاهد حسين شاه الباكستاني الجنسية لتهريبه المخدرات، على الرغم من أن جرائم المخدرات لا تصل حسب القانون الدولي إلى مصاف الجرائم شديدة الخطورة.

http://tinyurl.com/troydp

سلسلة الأخلاق العالمية

حق الإنسان في الصحة

في فبراير/ شباط 2011 صدرت مطبوعة جديدة عن الأخلاق العالمية لمنظمة العفو الدولية. فكتاب «حق الإنسان في الصحة»، يستكشف قواعد البيانات والأفكار الجارية حول الحق في الصحة، ويناقش فكرة حق الإنسان، ويقيّم إذا كانت الصحة توافق هذه الفكرة، ويحدد الحقائق السياسية والثقافية التي نواجهها في محاولاتنا لتحسين صحة الناس في مناطق مختلفة اختلافاً واسعاً. مؤلف الكتاب، جوناثان وولف، أستاذ الفلسفة في الكلية الجامعة، لندن، المملكة المتحدة. والكتاب متوفر باللغة الإنجليزية فقط.

http://tinyurl.com/Health-Feb2012

ملاحظات من الميدان

الحياة بعد عملية الإخلاء: نساء من نجيمانزي

بقلم الباحثة
أستر فان كريغتين

© Amnesty International

أعلاه وفوق: أستر تتحدث إلى امرأة جرى إخلاؤها قسراً من نجيمانزي.

في أغسطس/ آب 2009, قامت حكومة ولاية الأنهار النيجيرية بالإخلاء القسري لنحو 17 ألف شخص من سكان نجيمانزي، وهي واحدة من المستوطنات غير الرسمية على شواطئ بورت هاركورت.

ومنذ ذلك الحين عاد كثير من السكان كبار السن إلى قراهم. لكن مع عدم وجود عمل هناك، فقد بقي معظم الشبان والشابات في المدينة. ما الذي حدث لهم بعد عامين من الإخلاء؟ نحن سافرنا إلى بورت هاركورت كي نجد الإجابة.

إلتقينا بمجموعة من الشابات في شاطئ قريب. وما شهدناه كان مذهلاً. كانت النساء يسكن مشاركةً في غرف صغيرة جدا في منازل وضعت عليها علامات تؤذن بإزالتها. وكثيرات منهن كن حبالى أو مرضعات، ولا يملكن ثمن الطعام أو الأدوية الأساسية.

قبل الإخلاء في عام 2009، كل هؤلاء الشابات كن يعشن مع آبائهن، يدرسن أو يساعدن أسرهن عن طريق أعمال غير رسمية. وقالت لنا إحدى النساء: « تعودنا على الشعور بالحرية... وكنا نأكل قبل أن نذهب للنوم.» كانت حياتهن صعبة في نجيمانزي، دون شك، لكنهن عشن بكرامة. وبعد الإجلاء، تركت النساء خاليات الوفاض. والآن، يناضلن من أجل الحصول حتى على وجبة واحدة في اليوم.

ولم يبق أمام كثير من النساء سوى أن يتاجرن في أجسادهن من أجل البقاء. بل و يرسلن بعض المال إلى أسرهن. وتمتص العصابات الإجرامية دماء هؤلاء النسوة، بابتزاز المال الذي يكسبنه. وعند إلقاء القبض عليهن، يطالبهن ضباط الشرطة بالمال، الذي لا يملكن منه شيئاً عادة، فيكون الجنس عندها ثمناً بديلاً ليخلي الضباط سبيلهن.

سألنا النساء ماذا تستطيع منظمة العفو الدولية عمله. قالوا، أولاً وقبل شيء، احكوا قصصنا. وقد قررن أن يحمين حقوقهن بأنفسهن وإنشاء شبكة إنذار، سوف تتحرك عندما يلقى القبض على أي منهن.

سوف نواصل الحديث إلى الشابات من نجيمانزي. وفي الوقت ذاته، نقوم بتوثيق ما وجدناه وسوف نرفع توصياتنا إلى السلطات النيجيرية عما يحتاجون فعله. وعلى السلطات أن تعلم أنها عندما تهدم المنازل فإنها تدمر الحياة.

رسائل

هل ترغب في رؤية آرائك وتعليقاتك منشورة في «جدول الأعمال»؟ إبعث بها إلى البريد الإلكتروني: youwire@amnesty.org

«... حقاً المرأة لها مكانها، حقاً المرأة لها وجهها، وحقاً إن العالم لم يكن ليعمل جيداً دون إسهام النساء في كل مجال».

ليماه غبوي، إحدى الفائزات الثلاث بجائزة نوبل للسلام لعام 2011.

الموت ينهمر من الس

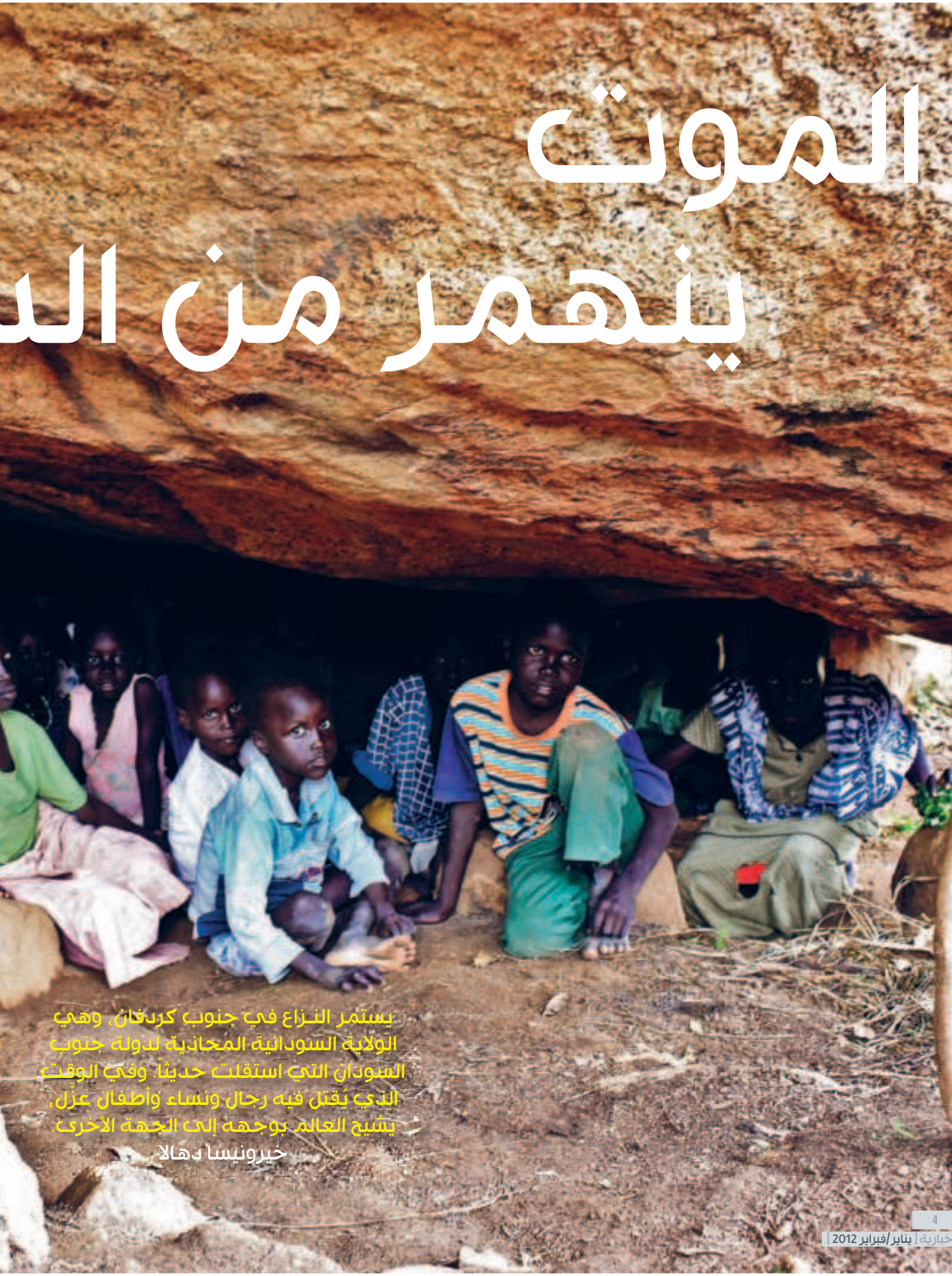

يستمر النزاع في جنوب كردفان، وهي الولاية السودانية المحاذية لدولة جنوب السودان التي استقلت حديثاً. وفي الوقت الذي يُقتل فيه رجال ونساء وأطفال عزّل، يشيح العالم بوجهه إلى الجهة الأخرى.

خيرونيسا دهالا

إذا

جلستَ على الصخور المشرفة على مشهد الخضرة النضرة التي تحيط بجبال النوبة في جنوب كردفان، فإنك تكاد تنسى أن نزاعاً مسلحاً داخلياً يدور هناك. ولكن ذلك الشعور لا يدوم طويلاً. إذ أن مجموعة الأشخاص الجالسين هناك يسمعون فجأة أزيز طائرة أنتونوف، وقبل أن تبزغ الطائرة من وراء الغيوم، يركض أولئك الأشخاص بحثاً عن ملجأ في الكهوف التي يسمونها الآن بيوتاً.

وبعد مرور بضع دقائق يُسمع صوت ثلاثة انفجارات من الجبل. إن جميع الموجودين في هذا الجانب من الجبل آمنون اليوم. بيد أن طريقة الحكومة السودانية في إلقاء القنابل – أي استخدام القنابل التي لا يمكن توجيهها لإصابة هدفها بدقة – تعني أنهم قد يصبحون أقل حظاً غداً.

في 26 يونيو/حزيران 2011، نزلت عواطف كوبر وابنتاها إقبال ومريم موسى الرحيمة، من الجبال. وكنَّ يلجأن إلى الكهوف، التي تقع على بُعد ساعة واحدة من منـزلهن، على مدى الشهر المنصرم، ولا ينـزلن إلا لجلب الماء والطعام من المنـزل. وقالت عواطف: «كنا نخاف من الطائرات التي كانت تحلق فوق رؤوسنا ثلاث أو أربع مرات في اليوم».

ومضت عواطف تقول: «كنت في المنـزل عندما جاءت الطائرة. وكانت الساعة حوالي الرابعة مساء، وقد ذهبت ابنتاي لجلب الماء من البئر. وبعد أن ألقت الطائرات قنابلها، أحضر الجيران مريم إلى البيت، وقد فارقت الحياة – إذ أُصيبت في رأسها، وطار جزء منه. وقال لي أحد الجيران أن أذهب إلى المقبرة لأنهم حملوا ابنتي الأخرى إقبال إلى هناك، فذهبت إلى المقبرة... كانت إصابتها رهيبة إلى حد أنني لم أستطع أن أنظر إليها.»

في ذلك اليوم قُتل ثلاثة عشر شخصاً، معظمهم من النساء والأطفال، وأُصيب أكثر من عشرين آخرين بجروح عندما سقطت ست قنابل بالقرب من سوق كورشي.

قبل ذلك ببضعة أيام، وتحديداً في 19 يونيو/حزيران، كانت محاسن، وهي أم لعشرة أطفال وكانت حاملاً بطفلها الحادي عشر، تزرع بعض المحاصيل في حقل قريب من منـزلها في قرية أم سردية. وحدثنا زوجها أنجلو ألسير قائلاً: «سمعنا صوت طائرة من نوع أنتونوف تحلق فوقنا، ثم حدث انفجار، وقُتلت زوجتي على الفور، وكان رأسها مفصولاً عن جسدها».

«كان إبني ياسر، البالغ من العمر تسع سنوات، في المطبخ يساعد شقيقته الكبرى أمل في الطهي، عندما أُصيب في رأسه [بشظايا القنبلة] فهرع إلى الخارج وهو يصرخ 'أبي أبي، لقد أُصبت'. وكانت ابنتي أماني، التي لم تبلغ الثانية من العمر بعد [في الباحة] وأُصيبت في صدرها بشظايا اخترقت ظهرها. وقُتل إلى جانبها ابن عمها مصعب [الفقيه]، البالغ من العمر أربع سنوات.»

لقد فارق ياسر وأماني الحياة قبل أن يتمكن أنجلو من إنقاذهما. وقُتل عدد آخر من الأشخاص أو أُصيبوا بجروح في تلك الغارة الجوية.

إنتشار رقعة النـزاع

في 5 يونيو/حزيران اندلع القتال بين «القوات المسلحة السودانية» وبين الجماعة المسلحة المعروفة باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال» في كادوغلي، عاصمة جنوب كردفان، وفي أم دورين، وسرعان ما امتد إلى المدن والقرى الأخرى. وفي 1 سبتمبر/أيلول، وصل القتال إلى ولاية النيل الأزرق.

تنامى التوتر بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي الحزب الحاكم في دولة جنوب السودان المستقلة حديثاً، وذلك في سياق محاولات الحكومة نزع أسلحة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعلى خلفية نتائج انتخابات ولاية جنوب كردفان في مايو/أيار المختلف بشأنها. وقد فاز بصعوبة في الانتخابات مرشح حزب المؤتمر الوطني أحمد هارون، المطلوب إلى المحكمة الجنائية الدولية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت في دارفور.

وعقب استقلال جنوب السودان في 9 يوليو/تموز 2011 أصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان العاملة في السودان تُعرف باسم «الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال»، وأصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان يُعرف باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال».

تقع ولاية جنوب كردفان على الحدود مع جنوب السودان، وتعتبر موطناً لعدد ضخم من سكان النوبة. وخلال سنوات الحرب الأهلية التي دامت 22 عاماً ووضعت أوزارها في عام 2005، امتشق النوبيون السلاح ضد الحكومة السودانية.

وفي أغسطس/آب 2011، أمضت منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان أسبوعاً في جنوب كردفان لأغراض التحقيق في آثار النـزاع. ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى خطوط الجبهة أو المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، ولكنه تمكَّن من إجراء مقابلات مع عشرات الأشخاص من تلك المناطق، ممن فروا من أتون القتال.

معاناة الجوع

فرَّت زينب الأمين خميس وأطفالها العشرة من قرية سريفيا في أواخر يونيو/حزيران، بعد تعرض القرية لهجوم من جانب الجيش السوداني والمليشيا المتحالفة معه. وقالت زينب: «لقد هربتُ مع أطفالي وتركت كل شيء خلفي. كنتُ أملك خمسة أكواخ ومخزنين للذرة. احترقت جميعاً، وسُرقت ماشيتي. وأنا أنتظر هنا الحصول على ملاءات بلاستيك. حصلنا على بعض الذرة، ولكننا الآن لا نملك شيئاً منها.»

وقد أُرغم أكثر من 200,000 شخص على الفرار من بيوتهم في جنوب كردفان خوفاً من عمليات القصف الجوي التي تشنها القوات المسلحة السودانية والقتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال، وبين القوات المسلحة السودانية، ومن التهديدات بالاعتقال والقتل خارج نطاق القضاء لسكان النوبة الذين يُعتقد بأنهم يدعمون الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال.

يعيش العديد من النازحين في مناطق خاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال في جبال النوبة وحولها، حياة مُعدمة، حيث لا يملكون أكثر من الملابس التي يحملونها على ظهورهم وبعض الملاءات البلاستيكية التي

يستخدمونها كمأوى. كما أن القصف يعني أن السكان يعيشون في حالة خوف دائم، وقد هجر العديد منهم حقولهم في ذروة موسم الفلاحة.

وقد منعت الحكومة السودانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة أو وضعت قيوداً شديدة عليها، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. وغادر برنامج الغذاء العالمي، الذي يقدم المساعدات إلى منطقة كودا، في يونيو/حزيران (كما فعلت معظم المنظمات غير الحكومية الدولية) عقب اندلاع القتال. وقامت منظمات محلية بتوزيع المؤن المتبقية في مخازنه على مدى 60 يوماً. بيد أن المؤن بدأت بالتلاشي منذ ذلك الوقت، وأصبحت عائلات عديدة تعيش على حساء الزعرور وأوراق النباتات فقط.

التقاعس الدولي

يستمر النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق بدون ظهور أية علامات على إمكانية التوصل إلى حل. ولكن المجتمع الدولي لم يفعل شيئاً يُذكر لوقف النزاع.

ففي 15 أغسطس/آب أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تقريراً استند إلى بحوث أجراها مراقبو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة في السودان قبل انتهاء صلاحياتها في 9 يوليو/تموز. وتتضمن نتائج التقرير معلومات عن وقوع عمليات قتل غير قانوني وتدمير هائل وأعمال سلب ونهب للممتلكات المدنية، ربما تصل إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

تعرض قدم مرسيلا تيماز سليمان، 8 سنوات، للتشويه إثر تعرض قريتها كروشي، جنوبي كردفان، للقصف من قبل القوات الجوية السودانية في 26 يونيو/حزيران. وقتل في الهجوم أختاها الأصغران، ماكالينا 4 سنوات، وبريسكيلا 3 سنوات، إلى جانب 11 ضحية آخرين، معظمهم من الأطفال والنساء.

وبعد صدور التقرير بوقت قصير عقد مجلس الأمن اجتماعاً، ولكنه لم يشجب عمليات القصف العشوائي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان ومنع وكالات الإغاثة من الوصول إلى جنوب كردفان. وبعد ذلك، وفي سبتمبر/أيلول، وأثناء انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان بشأن السودان، فشل المجتمع الدولي في اتخاذ موقف وفي الدعوة إلى نشر مراقبين مستقلين لحقوق الإنسان في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وإلى أن يتم اتخاذ إجراءات بهذا الشأن، سيظل المدنيون يتحملون أوزار النزاع.

بادر إلى التحرك الآن

أُطلبْ من وزير الخارجية في بلدك أن يدعو مجلس الأمن إلى إدانة ووضع حد لعمليات القصف العشوائي وغيره من الانتهاكات التي تُرتكب في جنوب كردفان والنيل الأزرق على أيدي الحكومة السودانية.

أُطلب من الوزير أن يدعو إلى السماح لوكالات الإغاثة بالوصول إلى وُجهتها بلا أية عراقيل، كي يكون بإمكانها مساعدة السكان المدنيين، وإلى السماح بوجود مراقبين مستقلين لحقوق الإنسان في سائر أنحاء جنوب كردفان والنيل الأزرق.

خلفية

السودان بلد ذو ماض مضطرب؛ فمنذ نيله الاستقلال في عام 1956 ابتُلي بنـزاعات مسلحة داخلية دامت سنوات عديدة، ومنها الحرب التي نشبت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وبين الحكومة، والتي امتدت على مدى 22 عاماً.

وقد انتهى النـزاع بين شمال السودان وجنوبه في عام 2005، بتوقيع «اتفاقية السلام الشامل» بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وبين جماعة المعارضة الجنوبية السابقة، المعروفة باسم «الحركة الشعبية لتحرير السودان». وكجزء من اتفاقية السلام الشامل، اقترع شعب جنوب السودان في استفتاء أُجري في 9 يناير/كانون الثاني 2011 على تقرير ما إذا كانوا يريدون انفصال الجنوب عن السودان أم لا. وقد صوَّتوا بنعم مدوية، وأصبح جنوب السودان أحدث بلد في العالم في 9 يوليو/تموز 2011.

وقد سارت عملية الاستفتاء وإنشاء دولة مستقلة بشكل سلس نسبياً، ولكن العملية خلقت بعض المشكلات، وتركت مشكلات أخرى بلا حل. ويحتوي جنوب السودان على معظم مخزون النفط، ولكنه يعتمد في تصديره على شمال السودان. ولم ينجح البلَدان حتى الآن في التفاوض للتوصل إلى ترتيبات مشتركة لتقاسم العوائد.

كما لم يتمكن البلَدان من ترسيم الحدود بينهما بدقة، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاع مسلح في منطقة أبيي، التي يدعي الطرفان أنها تابعة له. وقد أسفر القتال الذي اندلع في مدينة أبيي في مايو/أيار 2011 إلى نزوح أكثر من 110,000 شخص إلى جنوب السودان.

© Amnesty International

© Carsten Stormer

صفحة 4: أطفال نازحون يتخذون الكهوف مأوى لهم في لابو بجنوبي كردفان، أغسطس/آب 2011. فقد أُجبر ما يربو عن 200 ألف شخص للفرار من بيوتهم خوفاً من القصف الجوي من قبل القوات الجوية السودانية.
إلى الأعلى: لقد تحطمت عائلة السير بسبب الغارات التي قصفت فيها القوات الجوية السودانية قريتهم. فقد قُتل كل من أم سريدبة، أم الأطفال، والأخ والأخت وابن العم في 19 يونيو/حزيران 2011. كما أصيب في الهجوم خمسة أطفال آخرين من العائلة.
إلى اليمين: إحدى الضحايا تعرضت للحرق في قصف بالقنابل لقرية دلامي، جنوبي كردفان، أغسطس/آب 2011.

© REUTERS/Devadasan

رحلة مهاجرين

ثلاثة مناضلين يوضحون لمنظمة العفو الدولية لماذا ينبغي أن نناضل من أجل حقوق المهاجرين

استغلال العمال المهاجرين النيباليين

روبرت غولدن

«استلمتُ عقد العمل في المطار. وكان العقد مكتوباً باللغة الإنجليزية، ولذا، فقد ترجمه لي الوسيط شفوياً. وقد نصّ العقد على أن راتبي يبلغ 1,250 رينغيت ماليزي (417 دولاراً أمريكياً) وأن أعمل ثماني ساعات يومياً زائداً بدل العمل الإضافي، وأن أحصل على سكن مجاني وعطلة أسبوعية لمدة يوم واحد. ولكن في الحقيقة كان راتبي 450 رينغيت (150 دولاراً) وأعمل من 12 إلى 16 ساعة يومياً بدون حساب ساعات العمل الإضافي وبدون يوم عطلة أسبوعية.»

«تي بي»، ديسمبر/كانون الأول 2010

إن تجربة «تي بي» ليست فريدة، بل إنها مشابهة لتجارب العديد من الأشخاص الذين يهاجرون إلى الخارج بهدف العمل. وشأنه شأن غيره من الأشخاص الذين تحدثنا معهم، جاء رينغيت من قرى صغيرة في الريف، حيث لا توجد مصانع ويندر توفر وظائف. وفي عقد واحد ارتفع عدد المهاجرين بهدف العمل من 55,000 إلى 300,000 شخص.

وفي حين أن تجارة تجنيد العمال جنَتْ فوائد ضخمة، فإن حماية حقوق العمال المهاجرين لا تزال ضعيفة. فالدوائر الحكومية تفتقر إلى التمويل الكافي وتتركز في العاصمة كتماندو وتتسم بالضعف في تنفيذ التعليمات. ومن الصعب الوصول إلى أنظمة الإنصاف، والنتيجة هي وجود تجارة لتجنيد العمال مصونة من العقاب.

ويصدِّق العديد من المهاجرين المحتملين كلام السماسرة عندما يعِدونهم بأجور مرتفعة وظروف عمل جيدة في بلدان من قبيل دول الخليج وماليزيا. ولذا فإنهم يقترضون مبالغ كبيرة تصل إلى حوالي 1,400 دولار أمريكي بفوائد مرتفعة كي يتمكنوا من دفع رسوم التجنيد. وغالباً ما لا يكتشف العمال حقيقة الأمر إلا بعد أن يقبضوا أجور الشهر الأول، عندئذ يكون الأوان قد فات – حيث يكونون قد غرقوا في الديون وصودرت وثائق سفرهم، وبات من الصعب عليهم التراجع.

ويقول «تي بي» إنه مستعد للذهاب إلى الخارج مرة أخرى على الرغم من كل شيء: «كي أتمكن من جمع المال بهدف الذهاب أول مرة، اضطررت إلى رهن أرضي للبنك بفائدة 12 بالمئة. ولم أستطع تسديد القرض حتى الآن. أريد أن أسافر إلى الخارج مرة أخرى لأنني بحاجة إلى تأمين بعض المال لعائلتي ولتعليم أطفالي.»

ويشعر العديد من الأشخاص في منطقة «كيلالي» في نيبال بأنهم مجبرون على السفر على الرغم من المخاطر التي تتربص بهم. وقد آن الأوان لأن تطبق حكومة نيبال أنظمتها من أجل ضمان حماية حقوق العمال المهاجرين وإجراء تحقيق سليم في الشكاوى المقدمة ضد مجنِّدي العمال وستقوم منظمة العفو الدولية بممارسة الضغط على السلطات لضمان التنظيم السليم لعملية تجنيد العمال، كي يتمكن الأشخاص، مثل «تي بي»، من العمل في الخارج بدون خوف من الوقو فريسة للاستغلال.

http://tinyurl.com/nepal-migrant-wrks »

تعرضون للترهيب في المكسيك

سارة شبير

كنت آخر من تعرض للضرب، لكنهم انهالوا
لَيَّ بالضرب المبرح ... دعوتُ الله أن
حميني، ولكنهم قالوا إنهم الله هنا ... ضربوا
سياً في الثامنة عشرة من العمر على رأسه.
انت شقيقة زوجتي ممرضة ولديها إلمام
لإسعافات الأولية، ولذا حاولنا إنعاشه، ولكن
عد فوات الأوان، فلم نستطع وقف النزف،
فاضت روحه بين أيدينا. فظننت أن ذلك اليوم
ان آخر يوم في حياتي.»

غيل أنغل، سبتمبر/أيلول 2011

قينا ميغيل أنغل وشقيقة زوجته لورا في ملجأ
مهاجرين في ولاية المكسيك. وقد صعقني
صف ميغيل لعملية اختطافه على أيدي عصابة
حرامية قبل ذلك بأيام قليلة.

ولكن معاناته هي معاناة آلاف الأشخاص الذين
يومون بهذه الرحلة عبر المكسيك في كل سنة،
حدوهم الأمل في الوصول إلى الولايات المتحدة.
قد قمنا بتوثيق معاناة المهاجرين الذين يقعون
حايا لعمليات الضرب والاختطاف والاغتصاب
حتى القتل في فيلم «غير المرئيين».

وتمكّن ميغيل ولورا من الفرار من خاطفيهما
لوصول إلى أحد الملاجئ، حيث جرت العناية
هما. وقد ساعدتهما على التعافي ممرضة
تطوعة تعمل في الفترة بين أوقات العمل
رسمي في المستشفى المحلي. وقُدم لهما
رير وطعام وملابس جديدة.

ويعود الفضل الأكبر لشبكة الملاجئ هذه، التي
دم المساعدات الإنسانية، وللجهود التي يبذلها
فساوسة والعاملون العاديون الذين يديرون تلك
ملاجئ في عدم استسلام أعداد أكبر من المهاجرين
حالة الإرهاق وإساءة المعاملة والجوع في رحلتهم.

© Amnesty International (Photo: Ricardo Ramírez Arriola)

إلى اليمين: عمال بناء يأخذون قسطاً من الراحة في أحد مواقع البناء بدبي، الإمارات العربية المتحدة، حيث تصل درجة الحرارة إلى 45 درجة أو يزيد. وينتهي الحال بالكثير من العمال النيباليين المهاجرين في مثل هذه المواقع بعد أن وُعدوا بحصولهم على وظائف أخرى.

إلى الأعلى: طالبو لجوء ومهاجرون في مركز فيلاكيو للاعتقال، ثراس، أيفروس، اليونان، أكتوبر/تشرين الأول 2010. فوق: مهاجرة وابنها تتلقى الطعام وفراشاً قبيل المرحلة الثانية من رحلتها شمالاً. أوخاكا، المكسيك، يوليو/تموز 2011.

ولعل ما يبعث على الدهشة أن معاناة ميغيل لم تثْنه عن حلمه بالوصول إلى الولايات المتحدة وإيجاد عمل فيها؛ فقد كان يخطط لركوب قطار الشحن التالي المتّجه إلى الشمال. وسيتبعه أشخاص كثيرون.

بادر إلى إظهار تضامنك مع الملاجئ والمهاجرين الذين يقيمون فيها، وذلك بوضع فرشاة أسنان ولوح صابون وزوج جوارب في كيس، وإرسالها إلى أحد الملاجئ الأولى الواقعة على طريق المهاجرين المتجهين شمالاً في جنوب المكسيك على العنوان التالي:
"La 72" Hogar Refugio para Personas Migrantes, Calle S/N, Colonia Estación Nueva, Tenosique, Tabasco, Mexico
شاهد فيلم «غير المرئيين». إطّلع على المزيد من المعلومات وبادر إلى التحرك عبر يوتيوب: youtube.com/invisiblesfilms

عالقون في شَرك الاعتقال في اليونان

جورجوس كوزموبولوس

«عشتُ [في بلجيكا] عدة سنوات، ثم أعادوني إلى المغرب. وأنا الآن أحاول العودة إلى بلجيكا. لقد أنجبتْ زوجتي طفلاً قبل بضعة أشهر، ولكنني لم أره بعد. ولا أعرف ما إذا كنت سأنجح في ذلك؛ فأنا معتقل في هذا المكان الرهيب منذ عدة سنوات، وهم لا يحيطونني علماً بما سيحدث لي.»

م.م. من المغرب، مايو/أيار 2011

في مايو/أيار 2011، قمنا بزيارة أربعة مراكز اعتقال تقع على الحدود بين اليونان وتركيا. وقد مرَّ 90 بالمئة من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين دخلوا أوروبا خلال عام 2010 عبر اليونان، وهو ما يشكل تحدياً للسلطات لا يمكن إنكاره.

لقد كان دخول تلك المراكز بمثابة دخول حقبة أخرى. فقد كانت الروائح الكريهة تفوح من الزنزانات المكتظة إلى حد أن الحراس انفسهم كانوا يضعون على وجوههم أقنعة العمليات الجراحية. وفي إحدى الزنازين في تايتشيرو، لم يكن يتوفر للنساء والأطفال من المساحة ما يكفي لمدّ أرجلهم. وكان الأطفال الذين ليسوا برفقة أحد محشورين في زنزانة مع الرجال، وينامون على لوح كرتون مسطّح على الأرض. ويفتقر مركز الاعتقال في تايتشيرو وسوفلي إلى ساحات للتمارين الرياضية الخارجية.

وقال لي معتقلون إنهم لا يحصلون دائماً على الصابون وغيره من المواد الأساسية، وإن الطعام كان رديئاً وغير كاف، وإنه لم تتم الاستجابة دائماً لطلبات مراجعة الطبيب. وقالوا أيضاً: «إننا لم نرتكب خطأً، فلماذا نحن مسجونون في مثل هذه الظروف المزرية؟»

وكان القصَّر الذين ليسوا برفقة أحد ينتظرون توفر مكان لهم في مركز الاستقبال الخاص. وقد قابلتُ بعضهم ممن كانوا قد اعتُقلوا لمدة تصل إلى شهرين. وكانت زنزانتهم في فيلاكيو مظلمة ورديئة التهوية وتفتقر إلى الأسرَّة. وكانت المراحيض طافحة بالفضلات البشرية ومنتنة.

إن مثل تلك الظروف المريعة تعتبر رادعاً قوياً. فإذا طلب الأشخاص اللجوء، فإنهم يتعرضون لخطر الاعتقال لمدة تصل إلى ستة أشهر. وقد احتُجز رجل تركي لمدة 188 يوماً. وأعلن هذا الشخص، مع عدة أشخاص آخرين، الإضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهم لمدة طويلة. وقالوا إنهم فروا من بلدانهم بحثاً عن ملجأ وعن التضامن وحقوق الإنسان: «أليس هذا هو ما تعنيه أوروبا لهم؟»

ينبغي وقف هذا النوع من الاعتقال الروتيني لطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين، ويجب ألا يُعتقل القصَّر. كما ينبغي حث السلطات اليونانية على اتخاذ إجراءات فورية لجعل أوضاع الاعتقال متماشية مع المعايير الدولية.

ساعد في ممارسة الضغط على السلطات اليونانية بالتوقيع على خطاب على الموقع: http://tinyurl.com/migrant-rights-greece

إحدى الصور من فيلم منظمة العفو «غير المرئيين» حول معاناة المهاجرين المسافرين عبر المكسيك أملاً في توفير الحصول على حياة أفضل في الولايات المتحدة الأمريكية، إبريل/نيسان 2010. كلام الختم: «مهاجر غير شرعي».

رمان منظَّم من العدالة

Marc Silver

موجة من القتل في إيران

يجري تنفيذ عقوبة الإعدام بحق المدانين بجرائم المخدرات في إيران سراً وبأعداد كبيرة. وتزعم السلطات أن هذه العقوبة الوحشية كفيلة بإنهاء وباء المخدرات في البلاد. ولكنهم مخطئون، كما تقول آن هاريسون النائب المؤقتة لمدير البرامج.

إن ارتفعت معدلات تنفيذ أحكام الإعدام لمرتكبي جرائم المخدرات المزعومة في إيران بصورة خيالية منذ أعلن المسؤولون في السلطة القضائية اتخاذ إجراءات صارمة ضد الاتجار بالمخدرات في أكتوبر/تشرين الأول 2010. وتزايدت عمليات إلقاء القبض على تجار مخدرات في السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع المضبوطات من المخدرات، وجزئياً كنتيجة للمساعدة الدولية الرامية إلى وقف تدفق المخدرات من أفغانستان.

وفي تقرير جديد بعنوان مدمنون على الموت: إعدامات المدانين بجرائم المخدرات في إيران، تكشف منظمة العفو الدولية عن عدد من أعدموا بصورة جماعية سرية في بعض مرافق السجون المكتظة في البلاد. وكثيرون من هؤلاء لم يحاكموا محاكمة عادلة – وكثيراً ما حرموا من الاتصال بالمحامين، ويبدو أنهم لا يملكون حقاً في الطعن في أحكام الإعدام.

ولم تعترف السلطات مطلقاً بإعدام المواطن الأفغاني حج بصير أحمد في سبتمبر/أيلول 2011. بينما قال أحد أقارب حج بصير أحمد إنه «اتصل بنا من سجن تايباد في إيران ليخبرنا أنه سيجري إعدامه في أقل من ساعتين. وعلى حد علمي، لم يحدث أن عرض على هيئة قضائية». وأضاف «لم نستطع تسلم جثمانه، إذ طلب الإيرانيون مبلغ 200 مليون ريال إيراني، وهو مبلغ لم نستطع تأمينه».

الفئات المحرومة هي الأشد عرضة للخطر

غالباً ما يكون الأفراد الأكثر عرضة لخطر الإعدام بجرائم تتعلق بالمخدرات هم أبناء القطاعات الأكثر حرماناً في المجتمع: من أبناء الأقليات العرقية التي تعاني من التمييز في القانون والممارسة في إيران، أو الرعايا الأجانب الذين غالباً ما يأتون من البلدان ذات الفرص الاقتصادية المحدودة. وتلجأ النساء أحياناً إلى تهريب المخدرات لإطعام أسرهن، بينما يجري توريط بعض الأفراد أحياناً كي يهربوا المخدرات لحساب الآخرين، ويتجنب بارونات المخدرات الاعتقال والمحاكمة.

السجين المحكوم بالإعدام يوسف إسلامدوست ينتمي إلى الأقلية الأذربيجانية السنية. ويقول والد يوسف، محمود إسلامدوست، إنه «رغم أن القاضي أبلغنا أن عقوبة يوسف سوف تكون السجن ستة أو سبعة أشهر، طلبت وزارة الاستخبارات إعدامه». ويضيف الأب: «عُذب ابني على يد [موظفي] وزارة الاستخبارات لحوالي 50 يوماً».

ويستمر في إيران انتهاك الحظر الدولي المفروض على إعدام المذنبين الأحداث. وقد يكون اثنان من الأحداث – وهما وحيد مسلمي ومحمد نوروزي، ويحملان الجنسية الأفغانية- من بين 22 شخصاً أعدموا بالعلاقة مع جرائم مخدرات في سجني إفين ورجائي شهر يوم 18 سبتمبر/أيلول 2011. ولدى منظمة العفو الدولية معلومات عن وجود مذنبين أحداث تشير التقارير إلى أنهم محكومون الإعدام، وبعضهم قد أعدم بالفعل.

وكانت السلطات قد كثفت عمليات الإعدام لمرتكبي جرائم المخدرات قبل عشرين عاماً في سياق «حرب على المخدرات»، وذلك بغرض القضاء على تهريب المخدرات من البلاد. ولكن لا يزال في إيران ما يقدر بمليونين أو أكثر من المدمنين والمتعاطين لها. وتُستهلك كميات كبيرة من الأفيون الأفغاني في إيران- أكبر سوق في العالم للأفيون - فضلاً عن غيره من المخدرات غير المشروعة. وهي أيضاً دولة عبور هامة للتهريب إلى أماكن أخرى، وخاصة نحو أوروبا، وبصورة متزايدة، إلى أفريقيا. وفي تطور جديد، يجري في إيران أكثر من أي وقت مضى تصنيع كميات من المخدرات الاصطناعية، مثل الميتامفيتامين، وتهريبها إلى لخارج، حيث يذهب معظمها إلى بلدان آسيوية.

إن من غير الممكن حل مشكلة المخدرات الهائلة في إيران بتطبيق واسع النطاق لعقوبة الإعدام. ولا يوجد أي دليل واضح على أن لعقوبة الإعدام أي تأثير ملموس في التخفيف من الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، الأمر الذي يشكك به حتى بعض المسؤولين. وعلى الرغم من إدمان السلطات على الإعدام كحل شاف للآفات الاجتماعية، فإن مشكلة المخدرات في إيران آخذة في النمو.

بادروا بالتحرك الآن

وادعوا المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران إلى تخفيف جميع أحكام الإعدام، بما في ذلك تلك التي صدرت على الجرائم المتصلة بالمخدرات؛ وإلى إصدار توجيهات بمراجعة قانون مكافحة المخدرات لإزالة عقوبة الإعدام الإلزامية على جرائم المخدرات؛ وضمان عدم تعرض أي شخص يتم القبض عليه بسبب جرائم مخدرات مزعومة للتعذيب أو لسوء المعاملة؛ وإجراء جميع المحاكمات وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما يتعين إعطاء جميع المدعى عليهم فرصة كاملة للدفاع عن أنفسهم، ولممارسة حقهم في الطعن في إدانتهم وعقوبتهم.

يمكنكم الآن التحرك أيضا عبر شبكة الانترنت على العنوان:
www.amnesty.org/50/campaigns/death-penalty/iran

يرجى الكتابة إلى:
المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية
آية الله السيد علي خامنئي
شارع الجمهورية الإسلامية-نهاية شارع الشهيد كيشفار دوست، طهران،
الجمهورية الإسلامية الإيرانية
بريد إلكتروني: info_leader@leader.ir
طريقة المخاطبة: سماحة المرشد الأعلى

«النضال من أجل العدالة لا ينتهي بي»

هذه كلمات تروي ديفيز، الذي أُعدم في الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول. يعتقد **روزيان رايف**، مسؤول المشاريع الخاصة في منظمة العفو الدولية، أن إرث الحملة التي نُظمت لإنقاذ حياة تروي يمكن أن يساعد آخرين من المحكوم عليهم بالإعدام.

إن العمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام أمر صعب، فهو عمل يتعامل مع الحياة والموت والعدالة بالطريقة الأكثر جوهرية.

كما أن الأشخاص العديدين الذين يكرسون وقتهم وجهدهم هذا الجهد غالباً ما يقيمون علاقات قوية وعاطفية مع النزلاء المحكومين بالإعدام وعائلاتهم. فبعد إعدام تروي ديفيز في جورجيا بالولايات المتحدة في 21 سبتمبر/أيلول، شعر الناشطون بالحزن والأسى عليه، جنباً إلى جنب مع أفراد عائلته وأصدقائه. ومن الصعب ألا يشعر المرء بالإحباط عندما يظل هذا الجهد الكبير غير كافٍ لوقف القتل من قبل الدولة.

ومنذ ذلك الوقت، سُئل العديد منا عن شعورنا حيال فشلنا في وقف تنفيذ إعدام تروي ديفيز بعد عام كامل على الحملة. ومن المهم أن ندرك الجهود التي بذلناها دفاعاً عنه أحدثت أثراً هائلاً على الرغم من النتيجة المأساوية.

فقد شارك أعضاء المنظمة حول العالم في أكثر من 300 فعالية أو اعتصام نُظمت في الأسبوع الذي سبق إعدامه. وقد احتلت قضية إعدام تروي ديفيز عناوين رئيسية عالمية وفضحت المثلب الأشد قسوة لعقوبة الإعدام – وهو أنها لا يمكن العودة عنها بعد تنفيذها. وأدى الاهتمام الهائل بتلك القضية إلى تمكين نشطاء الداعين إلى إلغاء العقوبة من العمل مع وسائل الإعلام والحكومات والجمهور العام.

وقال لنا العديد من أعضاء المنظمة بأن الناس في بلدانهم أخذوا يتساءلون بشأن عقوبة الإعدام بسبب التركيز المكثف على حالة تروي ديفيز، وهو ما يعتبر خطوة مهمة باتجاه إلغاء العقوبة.

الأثر العالمي

استحوذت الشكوك التي أُثيرت بشأن إدانة تروي ديفيز على اهتمام العديد من الناس في تايوان، إذ أنها سمحت للنشطاء عقد مقارنة مع حالة تشيو هو-شان. وقد أمضى الأخير، شأنه شأن تروي ديفيز، أكثر من عقدين من الزمن تحت طائلة الإعدام، وثمة شكوك تحيط بقضيته.

ويقول تشيو هو-شان والمتهمون معه إنهم مُنعوا من التواصل مع أي شخص في الأشهر الأربعة الأولى لاعتقالهم، وتعرضوا للتعذيب بهدف انتزاع اعترافات منهم بارتكاب جرائم القتل والاختطاف، وقد تراجعوا عنها في وقت لاحق. وفي عام 1994، وبعد إجراء تحقيق رسمي، أُدين مدعيان عامان وعشرة من أفراد الشرطة، ممن كانوا يتولون العمل في القضية، بتهمة انتزاع اعترافات تحت وطأة التعذيب.

وفي اليابان، ساعد الاهتمام الدولي في تعزيز المناقشات العامة لقضية عقوبة الإعدام – فقد أُدين حكمادا إيواو بقتل أربعة أشخاص إثر محاكمة جائرة. وبعد 20 يوماً من الاستجواب من قبل الشرطة بدون حضور محام، اعترف بالجريمة. وفيما بعد تراجع عن اعترافه وشهد خلال محاكمته بأن الشرطة قامت بضربه وتهديده. ويعاني حكمادا إيواو الآن من مرض عقلي نتيجة لقضاء نحو 30 عاماً في الحبس الانفرادي، وهو عرضة لخطر الإعدام في أية لحظة.

وخلال هذا العام الخمسين لمنظمة العفو الدولية يركز أعضاء المنظمة على حالتين تتعلقان بالعمال المهاجرين في المملكة العربية السعودية، حيث يتعرض المواطنون الأجانب على وجه الخصوص للاستضعاف، وكثيراً ما يُقدَّمون إلى محاكمات جائرة. ففي عام 2004، حُكم بالإعدام على المواطن النيجيري سليمان أوليفيمي بتهمة القتل إثر محاكمة أُجريت باللغة العربية، التي لا يتكلمها، وبدون توفير مترجم أو محام. وذُكر أن ستي زينب بنت دوهري روبا، اعترفت بقتل مخدومها في عام 1999، بينما كانت مصابة بمرض عقلي، ولم يُسمح لها بتمثيل قانوني.

النضال مستمر

غالباً ما يناضل النشطاء من أجل احترام المعايير الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام، بيد أن الحالات الفردية، أي أسماء ووجوه الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، هم الذين يستحوذون على اهتمام الجمهور العام.

في البلدان التي لديها وسائل إعلام يقظة وأنظمة قانونية شفافة نكون قادرين على متابعة القضايا عن كثب ووضع الاستراتيجيات. وفي الولايات المتحدة والهند وتايوان، عملنا مع ومن أجل النزلاء المحكوم عليهم بالإعدام كأفراد لسنوات عدة، بل لعقود.

بيد أن المعدومين المجهولين يجب أن يُذكروا وأن يُحسبوا أيضاً. فعلى سبيل المثال، هناك العديد من حالات عقوبة الإعدام في كوريا الشمالية، التي لا تُذكر في الأخبار، ولا يُسمح لمحامين بالعمل في دعاوى الاستئناف، ويُذكر الأشخاص الذين يُعدمون في تقاريرنا على شكل أرقام، ليس إلا.

إن منظمة العفو الدولية تعارض عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم وفي جميع الحالات وفي كافة البلدان. وما زلنا نناضل باسم جميع الأفراد الذين يواجهون الإعدام، حتى عندما لا نعرف أسماءهم.

وقد عرف تروي ديفيز ذلك، حيث قال قبيل وفاته: «إن النضال من أجل العدالة لا ينتهي بي... إنه نضال من أجل كل تروي ديفيز جاء قبلي، وكل تروي ديفيز سيأتي بعدي.»

وينبغي ألا يشعر جميع الأشخاص حول العالم الذين يعملون من أجل إلغاء العقوبة بالغضب والأسى فحسب عندما يُعدم شخص ما، وإنما يجب أن يدركوا أن جهودهم أتت أُكلها. إن الاتجاه العالمي سائر بوضوح نحو إلغاء عقوبة الإعدام، ونحن معاً أقوياء وسيكون النصر حليفنا.

نشطاء منظمة العفو الدولية من فرنسا مع ملصق لتروي ديفيز احتجاجاً على عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية، يوليو/تموز 2008.

خلفية: صورة بالقمر الاصطناعي لمعسكر سجن يودوك السياسي رقم 15 في كوريا الشمالية، أخذت في 7 إبريل/نيسان 2011. وقد طلبتها منظمة العفو الدولية لاستخدامها في حث حكومة كوريا الشمالية كي تقوم بإغلاق معسكر يودوك وغيره من المعسكرات مثله.
إلى اليمين: شين سوك-جا مع ابنتيها أوه وغيوون. وطبقاً لسجناء سابقين، فإن هذه الصورة قد أخذت في يودوك ثم أرسلت إلى أوه كيل-نام زوج شين في 1991. اقرأ شهادته في الصفحة التالية.

يقبع ما يقدر بنحو 50,000 من الرجال والنساء والأطفال حالياً في معسكر للسجناء السياسيين يدعى «يودوك» في كوريا الشمالية. وقد أرسل معظم هؤلاء إلى هناك دون محاكمة. والسبب؟ ربما لانتقادهم الحكومة أو تحدّثهم إلى شخص من كوريا الجنوبية. وقد يكون السبب مشاهدتهم برنامجاً على تلفزيون كوريا الجنوبية أو استماعهم إلى إذاعة كورية جنوبية. ولربما يكون بعضهم من المسؤولين في الحكومة ممن فقدوا الحظوة. أو على صلة بشخص ما قام بأي مما ذكر.

وعندما يزج بهؤلاء في «يودوك»، يجبرون على الأشغال الشاقة، بقسوة شديدة، ويستنزفون إلى الحد الأقصى – عقلياً وجسدياً. والبعض يولدون في «يودوك»، وآخرون يموتون فيه. نجا البعض ليخبرونا بحكاياتهم. وفيما يلي بعض منها.

العيش في الجحيم

50 عاماً

«لم تجر لي أية محاكمة.
في أحد الأيام، قال لي حارس الزنزانة، «استعد!
ستذهب الآن.» وهكذا، أطعته.
سألتهم إلى أين أنا ذاهب. ولم يخبروني.
ثم وجدت نفسي في «يودوك».»

جين سابق، 94 -1997

«سُحبت من ذراعي لمدة نصف ساعة، ثم أُنزلت ثم أعيد تعليقي ما يصل إلى خمس مرات في اليوم. وفي أوقات أخرى، حُشرت رأسي في أكياس بلاستيكية سوداء ثم أغرقت تحت الماء لفترات طويلة من الوقت. تعرضت للتعذيب لمدة خمسة أشهر. وفي نهاية المطاف، اعترفت بما أرادوا لي أن اعترف به.»

لي، الذي تعرض للتعذيب لتركه كوريا الشمالية دون إذن وأرسل إلى «يودوك» 1997-2000

بادروا بالتحرك الآن

واكتبوا إلى السلطات الكورية الشمالية، لدعوتها إلى إغلاق «يودوك» فوراً وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي المحتجزين هناك. أنظر:
http://sn.im/2labxx

«لا يمر يوم واحد دون أن أشعر بالأسف الشديد لما جلبته من معاناة على عائلتي التي يقبع أفرادها في السجن بكوريا الشمالية.
لقد عانوا الكثير بسبب جريمة لم يرتكبوها.
أريد أن أعرف أين هم، ما الذي حدث لهم، وأن أسمع خبراً منهم. أحلم بأن يتم الإفراج عنهم، وأن يلتئم شملنا من جديد.»

أوه كيل- نام، الذي طلب اللجوء إلى الدنمرك في 1986 بعد ابتعاثه إلى ألمانيا من قبل السلطات الكورية الشمالية. حيث تم الزج بزوجته وابنتيه في «يودوك» في 1987. ويعتقد أنهم في المنطقة المغلقة في المعسكر، حيث يمكن أن يقضوا بقية حياتهم. يعيش أوه كل-نام الآن في سول.

«أمر الأطفال في صفي بحفر ونقل التراب إلى موقع عمل يبعد 200 متراً. ولكن كنا نخش، وأثناء حفرنا على عمق أكبر، أن تنهار الحفرة في أي وقت. وكان المدرسون الذين يشرفون على الأطفال يأمروننا بالاستمرار بالحفر وبعد ثلاثة أيام، انهار التل فجأة. ولقي ثلاثة أطفال مصرعهم وأصيب ثلاثة آخرون إصابات بليغة ولكن المعلمين اتهموا الأطفال بالإهمال.»

كانغ تشيول-هوان، سجين طفل سابق، 77-1987

«لم نعامل كبشر؛ أجبرنا على الأشغال الشاقة وحددت لنا أهداف يصعب تحقيقها، ما عنى تقليص الوجبات غير الكافية أصلاً. فإذا مرضت، لن تحصل على وجبات طعام لأنك لم تنتج شيئاً. ونظراً لازدحام المراحيض، وضيق الوقت والضغط لتحقيق أهداف العمل، كثيراً ما تبولنا أو تغوطنا أثناء العمل.»

كيم ولي، سجينان سابقان، 1997-2000

«احتفظ رجال الأمن بنساء مسترقات للمتعة الجنسية اختاروهن من بين السجينات وحصلن على أغذية إضافية وتم تكليفهن بالأعمال السهلة نسبياً.»

آهن، سجينة سابقة، 80-1982

«رأيت تنفيذ ثلاثة أحكام بالإعدام. وشمل الذين أعدموا نزلاء تم إلقاء القبض عليهم وهم يحاولون الفرار. ألقي القبض على جميع أولئك الذين حاولوا الفرار. وتم استجوابهم لشهرين أو ثلاثة ثم اعدموا.»

كيم، سجين سابق، 1997-2000

«إن مصطلح «سجين سياسي» غير موجود في مفردات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولذلك لا يوجد ما يسمى معسكرات السجناء السياسيين. فهي تدعى المؤسسات الإصلاحية، والتي تسمى سجون في بلدان أخرى. وأولئك الذين يحكم عليهم بعقوبة الإصلاح من خلال العمل لارتكابهم جرائم ضد الدولة أو غيرها من الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي يقضون مدة عقوبتهم في المؤسسات الإصلاحية.»

رد كوريا الشمالية على مراجعة الأمم المتحدة لسجلها في مجال حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان، ديسمبر/كانون الأول 2009

تقوم الحكومة الأسترالية بتجريد العديد من الجماعات في المنطقة الشمالية من الخدمات بصورة منهجية، الأمر الذي يهدد ارتباط السكان الأصليين بأراضي أجدادهم التقليدية. إن الدفاع عن أرض الأجداد يعتبر أمراً أساسياً لبقاء وكرامة الجماعات المعرضة للخطر. تقرير بقلم ساره مارلاند، مسؤولة الحملات في الفرع الأسترالي لمنظمة العفو الدولية.

«الأرض تـح

يعيش

السكان الأصليون في أستراليا منذ آلاف السنين، وهم يمثلون الثقافة الأقدم في العالم التي لا تزال مستمرة. فبالإضافة إلى قوانينهم وأعرافهم المميزة، فإن علاقتهم بالأرض فريدة من نوعها. ويصف روزالي كونوث-مونكس، أحد المسنين في جماعة ألياوار/أنماتير هذه العلاقة على هذا النحو الجميل:

«إن كافة مكونات هويتنا مرتبطة بالأرض. فهناك الأرض على شكل دائرة. وهناك اللغة من تلك الأرض. وفي هذه المنطقة هناك لغة ألياوار وأنماتير. وهي تضم النسب العائلي والجماعات العائلية. كما تضم أراضينا المقدسة وقانوننا. والقانون هو L-A-W بالإضافة إلى L-O-R-E. فإذا قمتَ بكسر أحد هذه الأذرع وبترها من الأرض، فإنك إنما تبيد جنساً بشرياً بأكمله.»

إن الحكومة الاتحادية وحكومة المنطقة الشمالية تعرِّضان للخطر مستقبل الأراضي التقليدية للسكان الأصليين. وإن السياسات الحكومية ترى الأراضي التقليدية وهي تفقد التمويل لمصلحة المدن الكبرى، ويتم دفعها إلى ذيل قائمة الأولويات المتعلقة بالخدمات الأساسية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والسكن وصيانة البنية التحتية. وهذا ما يرغم السكان على مغادرة أراضيهم التقليدية والانتقال إلى المدن الكبرى بهدف الحصول على الخدمات الأساسية.

كما أن الحكومات تتخذ قرارات تؤثر على هذه الجماعات بدون التشاور معها وبدون الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمتبصرة. ونتيجةً لذلك توضع سياسات تنطوي على تمييز فعلي ضد السكان الأصليين على أساس ثقافتهم وأماكن عيشهم.

© Rusty Stewart 2007

«لوحاتي عبارة عن 'خرائط' لبلادي. لا أستطيع أن أرسم عندما لا أكون على أرضي. إن فني موجود بسبب ارتباطي بأرض أجدادي. أود أن تُتاح لأحفادي فرصة العيش على أرضهم ومعرفة قصصها».

كاثلين نغال، أحد المسنين في جماعة أنماتير وفنان مشهور، مخيم كاميل، أراضي يوتوبيا.

تكرار أخطاء الماضي

لقد شهدت السياسة الحكومية الأسترالية على مدى عقود في القرن المنصرم إرغام شعبيْ «الأبوروجين وتوريس ستريت أيلاندر» على مغادرة أراضيهم التقليدية ودفعهم إلى المراكز والبلدات والمدن – وهي العملية التي يُشار إليها باسم «التماثل».

وفي الستينيات من القرن المنصرم، بدأت مجموعات صغيرة من السكان الأصليين، والتي كانت عادة ما تتألف من عائلات أو أشخاص تربطهم علاقات وثيقة، بالعودة إلى أراضيهم ومياههم التقليدية وتأسيس مجتمعاتهم هناك. وأصبحت تلك العملية تُعرف باسم حركة أرض الأجداد. إذ تقع أراضي شعبي ألياوار وأنماتير في أراضي «يوتوبيا» على بعد 260 كيلو متراً إلى الشمال الشرقي من ينابيع أليس في المنطقة الشمالية. ويوتوبيا هي موطن لحوالي 1,400 شخص يعيشون في 16 جماعة متفرقة تفصل بينها عدة مئات من الكيلومترات. وقد أظهرت الدراسات أن سكان يوتوبيا

© Amnesty International/Chloe Geraghty

جيلاونيا جونز، ورينا روز وكريستالين جونز من سكان أراضي اليوتوبيا.

ـضنـا»

«أعيش هنا، ونشأتُ هنا، وهذه بلادي.
هذا مكان خاص، ولا أريد الذهاب إلى أي مكان آخر. إنني أحب بلادي وهنا سأعيش إلى الأبد.
العائلة برمتها تجلس هنا معاً، فهذه بلاد حدة وعائلة واحدة.»

دراج بادي بتيار، الأكبر سناً في قبيلة أنماتير، و«مدير» (كويرتنغل) ي بلاده.

ضل صحة وأكثر سعادة وأطول عمراً.

وثمة أدلة قوية ومتنامية على أن الحالة الصحية سكان الأصليين الذين يعيشون في أراضي الأجداد ضل بكثير من الحالة الصحية لأولئك الذين يعيشون ي المدن الكبرى. وإن تنشئة العائلات على أراضي جداد تعني أن السكان يحافظون على روابطهم روحية والاقتصادية ببلدهم وأن لديهم مقاييس عينة للانضباط والتمثيل الاجتماعي.

إن السياسات الحكومية الراهنة، بالنسبة هذه المجتمعات، ربما تؤذن بالعودة إلى حقبة لتماثل».

ولكي تتعلم من الماضي وتفي بالتزاماتها موجب القانون الدولي، يتعين على الحكومة ستراليا أن تشجع على العيش في أرض الأجداد، لا من تثبيطه.

ولا تزال منظمة العفو الدولية، منذ ثلاث سنوات، تجري بحوثاً حول انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الحكومة الأسترالية وحكومة المنطقة الشمالية ضد السكان الأصليين، بما فيها انتهاك حقهم الأساسي في أراضي أجدادهم. وفي أغسطس/آب 2011 نشرت المنظمة تقريراً بعنوان: الأرض تحتضننا: حق السكان الأصليين في أراضي الأجداد في المنطقة الشمالية. أنظر الرابط: www.amnesty.org.au/indigenous-rights/comments/26216

«تعلمت طب الأعشاب من أجدادي. وكي أستطيع المحافظة على قدرتي على صنع الدواء من الأعشاب واستخدامه، يجب أن أعيش على أرض أجدادي.

نعلم أن الحالة الصحية للسكان هنا أفضل من الحالة الصحية للسكان الآخرين. فنحن نعيش حياة أطول ونعاني من مشكلات في القلب أقل ونُصاب بحالات سكري أقل ونتناول غذاءً أفضل ونمارس تمارين رياضية أكثر.

وإذا أُجبرنا على الانتقال إلى المدينة، فإننا سنفقد طبنا ودواءنا. وفي هذه الحالة، كيف سيتسنى لأطفالنا معرفة ذلك؟»

جويسي جونز بتيار، عاملة صحية، أراضي يوتوبيا

© Lucas Jordan/Amnesty International

الخلفية: الطريق الأحمر من أليس سبرينغ إلى أراضي اليوتوبيين، المنطقة الشمالية، أستراليا.
أعلاه: معسكر روكيت رينج للنساء، المنطقة الشمالية.

بادر إلى التحرك الآن

إرسل رسالة دعم إلى شعبيْ أليواور وأنماتير في أراضي يوتوبيا، وذلك بتعبئة البطاقة الموجودة في الملحق الداخلي وإرسالها.

إن دعمك من شأنه أن يُفهم الحكومة الأسترالية بأن ثمة أناساً من شتى أنحاء العالم يؤمنون بأن الحكومة يجب ألا تتخلى عن أراضي السكان الأصليين.

مقاومة عهد الإرهاب

يثير جيش الرب للمقاومة مشاعر الرعب عند السكان المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. فأعضاؤه يقتلون مع سبق الإرصاد والترصد، ويكرهون الأطفال على أن يصبحوا جنوداً، ويغتصبون النساء والبنات ويخرجون الآلاف عنوة من قراهم. ويقص أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، لويس-ألكسيس مبولينايي، على الباحث في منظمة العفو، غودفري بياروهانغا كيف يستطيع مجتمع مدني أن يساعد على إنهاء هذه الأوضاع اليائسة.

يقول لويس-ألكسيس مبولينايي، الذي يظهر بربطة عنق في الصورة العليا إلى اليسار: «في جنوب شرق البلاد، كل شخص ضحية من ضحايا جيش الرب للمقاومة. فعندما يهجمون، يشعلون النيران في المنازل والغلال. يقتلون الناس ويختطفونهم. كل أنواع الإذلال تمارس. ويعاني الناس من عذاب عظيم.»

إن أوضاع حقوق الإنسان رهيبة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي دمرها الصراع بين جماعات كثيرة مختلفة، وأصبحت البلاد متفجرة وغير مستقرة.

وتواصل أطراف الصراع ارتكابها لانتهاكات حقوق الإنسان لا تعد ولا تحصى. ويتحمل السكان المدنيون وطأة هذه الانتهاكات. وقد أجبر عشرات الألوف من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى على الفرار إلى دول مجاورة، كما نزح مئات الألوف من المدنيين إلى أماكن غير ديارهم في داخل جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد تسبب جيش الرب للمقاومة في معظم المعاناة في شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أوائل 2008، إذ شنت هذه الجماعة غاراتها على تلك المنطقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أغلب الأحيان ومن جنوب السودان أحياناً.

وجيش الرب للمقاومة ليس له برنامج واضح. ويقول لويس-ألكسيس مبولينايي: «قوات التمرد يكون لها أهداف محددة في العادة، وتسعى للحصول على السلطة.» ويتساءل: «ماهي أهداف جيش الرب للمقاومة؟ يقولون إنهم جيش تحرير أرسله الرب؛ لكن من هو ذلك الرب الذي يكتفي بالقتل فحسب؟ إنها ظاهرة كاملة من الدمار، من إبادة الشعوب.»

في يوليو/ تموز 2010، التقى باحثون من منظمة العفو الدولية مع عشرات من ضحايا انتهاكات جيش الرب للمقاومة، وأجروا مقابلات معهم، وكان من بينهم بعض ممن اختطفوا ونقلوا إلى معسكرات جيش الرب للمقاومة. وروى الضحايا عن بتر الأعضاء والمعاملة القاسية والتعذيب والاغتصاب والاسترقاق الجنسي والنهب والهجوم المتعمد على المدنيين وتجنيد الأطفال القسري لإجبارهم على القتال كجنود.

مساعدة الضحايا

لويس-ألكسيس مبولينايي، مدافع عن حقوق الإنسان والمنسق المساعد لمنظمة الشباب المتحد لحماية البيئة وتنمية المجتمع. وهذه المنظمة غير الحكومية تدعم الصحة والتعليم في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتساعد أهل القرى في بناء مراكز صحية وفصول دراسية وجسور و إنشاء مشروعات تدر الدخل.

كما تضع هذه المنظمة برامج لمساعدة الجنود الأطفال الذين عادوا من معسكرات جيش الرب للمقاومة. ويقول لويس-ألكسيس عنهم: «لقد تعرض الأطفال لغسيل المخ فلقنوا أن يذهبوا إلى قراهم ويرتكبوا فيها المجازر، فيقتلون آباءهم وأهالي قراهم.» ويوضح لويس-ألكسيس قائلاً: «إنهم يشعرون بالذنب. ونحن نثير وعي الناس بوجود الجنود الأطفال، حتى إذا ما عاد هؤلاء الأطفال وسلموا أنفسهم، فإنهم يلاقون ترحيباً.»

كما ذكر ألكسيس أن النساء أيضاً يجدن صعوبة

ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. © Amnesty International

© UNHCR/H. Caux

مشكلة المنطقة كلها

يعتقد لويس-ألكسيس أن المجتمع المدني يستطيع المساعدة في التعامل مع نتائج أعمال العنف من جانب جيش الرب للمقاومة. «يساعد المجتمع المدني السلطات والمجتمع الدولي على فهم أفضل للأوضاع. إن وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل على حماية اللاجئين والنازحين. ومنظمة اليونسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) موجودة هنا أيضاً؛ ولدينا منظمات دولية غير حكومية تعمل هناك الآن والرحلات الجوية التي تنظمها وكالة الخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة تقدم خدمة ممتازة بحق. ولذلك فهناك حاجة قوية إلى بناء للمجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بمنع الصراع وحماية المدنيين.»

ويقول لويس-ألكسيس مبولينياني إن حماية المدنيين أولوية. «نحن نطالب الاتحاد الأوربي والاتحاد الأفريقي والحكومات التي تسمعنا بالمساعدة في إقامة نظام وآلية قوية لتأمين التنسيق وسلامة السكان المدنيين.»

أما انتقاد لويس-ألكسيس مبولينياني العلني لفشل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في حماية المدنيين فقد قوبل بالعداء وألقي القبض عليه في ديسمبر/ كانون الأول 2009 واتهم بالعمالة لجيش الرب للمقاومة. ولكن القضية قد ألغيت في سبتمبر/ أيلول 2010.

وماذا عن المستقبل؟ يؤمن لويس-ألكسيس بالمنهج الشامل في مقاومة جيش الرب للمقاومة. فيقول: «إن جيش الرب للمقاومة مشكلة إقليمية، لا يمكن حلها كقضية أوغندية أو سودانية أو أفريقية وسطى أو كونغولية منفصلة. بل يجب التعامل معها بأسلوب تنسيقي. عندما يلتقي ممثلو المجتمع المدني معاً، فإننا نشارك معارفنا: ماذا يفعلون في جمهورية أفريقيا الوسطى؟ ماذا يفعلون في السودان؟ ماذا نستطيع أن نفعله بينما نحن ننتظر وصول الحكومة أو المجتمع الدولي أو السلطات المحلية؟»

« إن صلاتنا اليوم ترجو رحيل جيش الرب للمقاومة عن البلاد. نحن نريد السلام، السلام وحده.»

في العودة إلى منازلهن بعد اختطاف جيش الرب للمقاومة لهن. «إن أفراد جيش الرب للمقاومة يغتصبون النساء لاتي يصبحن حبالى. فعندما يرجعن يرفضهن جميع رفضاً تاماً. هؤلاء النساء والأولاد الصغار الذين ضوا شهوراً أو سنوات مع جيش الرب للمقاومة ي الغابة يعودون وهم مصدومين والاحتمال الأكبر هم مصابون بفيروس إتش آي في أو بمرض الأيدز.»

و منظمة الشباب المتحد لحماية البيئة وتنمية مجتمع تساعد أيضاً الذين أكرهوا على النزوح داخلي. «لقد أكره الناس على هجر قراهم بسبب مذابح. في الجنوب الشرقي، لدينا الآن ما لا يقل ن 28 ألف نازح. وهم الآن في المناطق الحضرية حسب. أين سيجدون الطعام؟ إن عدم توصلهم ى الأرض ليزرعوا محاصيلهم مشكلة خطيرة. المجتمع الدولي يوزع الطعام، لكن الناس الذين جبروا على النزوح لا يستطيعون زراعة أي شيء.» ساعدهم منظمة الشباب المتحد لحماية البيئة نمية المجتمع بتأمين البذور والأدوات اللازمة راعة طعامهم.

التقرير بعنوان: جمهورية أفريقيا الوسطى: التحرك مطلوب لإنهاء عقود من الانتهاكات.

Central African Republic: action needed to end decades of abuse

موجود على الرابط التالي: http://tinyurl.com/CAR-report

تحديث
لمناشدات عالمية

© Koenning/Amnesty International

أستراليا

© Reto Andreoli

سويسرا

كوريا الجنوبية

© Susanne Keller

سويسرا

إطلاق سراح سجناء في ميانمار

© AAPPB

© www.dvb.no

© Amnesty International

في أكتوبر/ تشرين الأول احتفلنا بإطلاق سراح سجناء الرأي زارغنار (الصورة أعلاه على اليمين) و سوسو نواي(أسفل على اليمين) و زو هتت كوكو(تحت على اليمين). وكان الثلاثة ضمن ما لا يقل عن 240 سجيناً سياسياً أفرج عنهم في ميانمار بعفو عام. وكان قراء النشرة الإخبارية قد شنوا حملة لإطلاق سراح زارغنار و سوسو نواي عندما عرضت حالتاهما في مناشدات من أنحاء العالم، في عامي 2009 و 2010 على الترتيب.

غير أن ما تم من إفراج حتى الآن ليس كافياً. فقالت سوسو نواي: «هناك كثير من السجناء [السياسيين] باقون في السجون، ومنهم مرضى ومسنون وخارجون من المستشفيات، كل السجناء السياسيين يستحقون الحرية.»

وقال زارغنار الكوميدي والناشط المفرج عنه: «إن إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين ... هي رقم واحد من أولوياتي.»

وصرح بنجامين زواكي، الباحث في منظمة العفو الدولية المختص بميانمار بأنه: «إذا كانت السلطات في ميانمار جادة في إظهار التزامها بالإصلاح، فيجب أن تكون هذه مجرد خطوة أولى نحو إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بأسرع ما يمكن.» وفي 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، سلّمت منظمة العفو الدولية إلى السلطات الميانمارية تحمل 30 ألف و750 توقيع من سكان 77 دولة، يطالبون بإطلاق سراح كافة سجناء الرأي. ونواصل مراقبة الوضع.

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما بيدك أن تفعله؟

أظهر النشطاء حول العالم أنه يمكن مقاومة القوى الخطرة التي تقوض حقوق الإنسان. فكن جزءاً من هذه الحركة. وحا أولئك الذين يبثون الخوف ويزرعون الكراهية.

انضم إلى منظمة العفو الدولية لتصبح جزءاً من حركة عالمي تقوم بحملات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ساعدنا على إحداث تأثير.

ومعاً يمكننا إسماع أصواتنا

أنا مهتم بتلقي مزيد من المعلومات حول الانضمام إلى عضوية منظ العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

يرجى إعادة هذه الاستمارة إلى مكتب منظمة العفو الدولية في بل

وللاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفح الإلكترونية **www.amnesty.org/en/worldwide-sites**

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دول وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

وللقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية:
www.amnesty.org/en/join
حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الأسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك ابعث برسالة إلى:
Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

وكي تصبح عضواً دولياً ينبغي أن توافق على مدونة قواعد سلوك للأعضاء الدوليين. وتتوافر المدونة باللغات الأربع نفسها في:
www.amnesty.org/en/code-of-conduct

© Amnesty International

رج الآلاف من المناصرين والنشطاء في
تى أنحاء العالم إلى الشوارع خلال عام
20 تضامناً مع الشعوب في الشرق
وسط وشمال إفريقيا، ومنادين بالتغيير
سياسي والاجتماعي في المنطقة.
ظمت أيام تحركات عالمية من أجل
صر وليبيا في: المملكة المتحدة،
سويسرا، وبنغلاديش، وأستراليا، وكوريا
جنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية.
طلاع على الأنشطة المزمع القيام بها
ي عام 2012، يرجى متابعة
@Amnestyonlin على تويتر

© Amnesty International

بنغلاديش

المملكة المتحدة

© Amnesty International

الولايات المتحدة الأمريكية

«نحن نريد السلام، السلام وحده.»

المدافع عن حقوق الإنسان لويس-ألكسيس مبوليناني
من جمهورية أفريقيا الوسطى (ص 18)

منظمة العفو الدولية

الصين

ليو شياوبو وليو شيا Liu Xiaobo

الحرية للحائز على جائزة نوبل وزوجته

© Amnesty International

يقضي الدكتور ليو شياوبو، الباحث الصيني البارز والحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2010، فترة حكم بالسجن لمدة 11 سنة بتهمة «التحريض على تقويض سلطة الدولة». وصدر الحكم عليه في 25 ديسمبر/كانون الأول 2009، عقب محاكمة دامت ساعتين في 23 ديسمبر/كانون الأول، استناداً إلى ستة مقالات كتبها ما بين 2005 و2007، ولوضعه «ميثاق 08»، وجمعه التواقيع عليها ونشره على شبكة الإنترنت. وتخضع زوجته، ليو شيا، وهي شاعرة وفنانة، للإقامة الجبرية غير القانونية في بكين. وهما سجينا رأي.

ويدعو «ميثاق 08» إلى توفير الحماية الفعلية لحقوق الإنسان العالمية الشاملة وللإصلاح الديمقراطي في الصين. واعتبرت المحكمة الميثاق «تشهيرياً» ومحاولة للتحريض على التخريب. وفي المقالات الستة التي شكلت الأساس، إضافة إلى الميثاق، للحكم عليه، انتقد ليو شياوبو الفساد والرقابة وحكم الحزب الواحد، وبشّر بإقامة نظام سياسي ديمقراطي حزبي تعددي. واعتبرت المحكمة هذا «ترويجاً للإشاعات وتشهيراً وإساءة للسمعة» تتجاوز حدود حرية التعبير، وبما يشكل جرماً جنائياً.

وليو شياوبو محتجز حالياً في سجن جينجهو، بإقليم لياونينغ، شمال شرقي الصين. ولدى إكماله مدة حكمه، سيجرد من حقوقه السياسية لسنتين إضافيتين.

وفرضت الإقامة الجبرية غير القانونية على زوجته، ليو شيا، عقب الإعلان في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2010 عن فوز زوجها بجائزة نوبل للسلام. وسُمع من ليو شيا آخر مرة في فبراير/شباط 2011، عندما تمكنت من الاتصال بصديق لفترة وجيزة على شبكة الإنترنت. وقالت ليو شيا إنها تشعر بالتعاسة، وإنها غير قادرة على مغادرة المنزل، وإن جميع أفراد عائلتها محتجزون كرهائن.

وطبقاً لتقارير غير رسمية، سمح لليو شيا وليو شياوبو بالالتقاء مرتين منذ يناير/كانون الثاني الفائت.

يرجى الكتابة للمطالبة بالإفراج عن ليو شياوبو من السجن فوراً وبلا قيد أو شرط. وحضوا السلطات على رفع المراقبة وجميع القيود المفروضة على حرية ليو شيا في التنقل وعلى حريتها في التعبير. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Premier Wen Jiabao
The State Council General Office
2 Fuyoujie, Xichengqu
Beijingshi 100017
People's Republic of China
فاكس: +86 10 65961109
(c/o Ministry of Foreign Affairs)
طريقة المخاطبة: Dear Premier

مصر

مايكل نبيل سند Maikel Nabil Sanad

السجن لطالب مدون

© Private

يقبع طالب القانون والمدون المصري مايكل نبيل سند، البالغ من العمر 26 سنة، في سجن المرج، شمالي القاهرة، حيث أعلن إضراباً عن الطعام.

وأدين مايكل نبيل سند في 10 أبريل/نيسان 2011، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لإهانة الجيش على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وبتهمة «نشر الأكاذيب والشائعات حول القوات المسلحة» على مدونته. حيث وصف في مدونته الفترة التي قضاها داخل ثكنة عسكرية استعداداً للانضمام إلى الخدمة العسكرية. وكتب عن اعتراضه على الخدمة العسكرية بوازع الضمير، وعن القبض عليه واعتقاله وتعذيبه على يد العسكر في فبراير/شباط 2011، عقب مشاركته في احتجاجات عامة. كما انتقد استخدام القوة ضد المتظاهرين المسالمين في ميدان التحرير.

وأدين وصدر الحكم عليه دون وجود محام. وفي 23 أغسطس/آب 2011، بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على استمرار حبسه.

وأمرت محكمة استئناف عسكرية، في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2011، بإعادة محاكمة مايكل نبيل سند. ورفض أن يحاكم، بصفته مدنياً، أمام محكمة عسكرية. وعليه، لم يحضر لا هو ولا أسرته ومحاميه الجلسة الأولى في 18 أكتوبر/تشرين الأول، التي أصدرت خلالها المحكمة أمراً بنقله إلى مستشفى للأمراض النفسية لمدة 45 يوماً. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد أعيد إلى السجن، في انتظار جلسة الاستماع المقبلة. وتعرضت الطبيبة النفسية الدكتورة بسمة عبد العزيز، التي تابعت حالته وشككت بأسباب وجوده في مستشفى للأمراض النفسية، لتهديدات بإخضاعها لتحقيق إداري من جانب وزارة الصحة.

إن القانون الدولي يحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. ومع ذلك، واجه نحو 12,000 من المدنيين المصريين المحاكمة أمام محاكم عسكرية منذ الإطاحة بالرئيس حسني مبارك.

يرجى الكتابة للمطالبة بالإفراج عن مايكل نبيل سند فوراً ودون قيد أو شرط. ولحث السلطات على وضع حد لمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

اللواء عادل المرسي
رئيس هيئة القضاء العسكري
إدارة القضاء العسكري
القاهرة
مصر
طريقة المخاطبة: سيادة اللواء

اليونان

مانوليس كيبريوس Manolis Kypreos

صحافي مستهدف من شرطة الشغب

© Orestis Panagiotou-Athens p

فقد الصحافي مانوليس كيبريوس حاسة السمع بكلتا الأذنين عندما ألقت الشرطة اليونانية قنبلة صوتية أمامه في 15 يونيو/حزيران 2011. وكان يتابع احتجاجات في ساحة سينداغما، بأثينا، نظمها اليونانيون ضد تدابير التقشف التي أقرتها الحكومة.

يقول مانوليس إنه شاهد الشرطة وهي تقوم برش المواد الكيماوية وإلقاء القنابل الصوتية على المتظاهرين السلميين، ويضربهم بالهراوات. ويقول إنه عندما سأله رئيس إحدى مجموعات شرطة الشغب عن سبب التقاطه الصور، أجابه وأبرز هويته الصحفية. فراح رئيس المجموعة يتلفظ بألفاظ نابية ثم أوعز إلى أحد رجال الشرطة فألقى هذا قنبلة صوتية نحوه. وانفجرت على بعد نحو نصف متر من مانوليس، وتسببت بسقوطه على الأرض. وعندما وقف على رجليه أدرك أنه لم يعد قادراً على سماع شيء.

وأبلغ مانوليس منظمة العفو الدولية أنه تدخّل وهو في طريقه إلى المستشفى كي يحمي محتجاً شاباً كان يتعرض لهجوم من رجال الشرطة. ونتيجة لذلك انهال هؤلاء عليه بالضرب.

إن ما تعرض له مانوليس من عاهة جسدية وصدمة نفسية قد أدى إلى فقدانه مستقبله كصحفي. وأخبر منظمة العفو الدولية ما يلي: «عندما كنت أنقل الأخبار من مناطق النزاع وأقع في شرك تبادلات إطلاق النار، كنت دائماً أفكر بيني وبين نفسي، 'اليوم يوم مناسب للموت'. ولم يخطر ببالي يوماً أنني سأقول هذا أثناء نقلي الأخبار من أثينا».

لقد فتحت السلطات اليونانية تحقيقاً جنائياً بشأن قضية مانوليس. وذلك عقب رفعه دعوى قضائية للمطالبة بالتعويض وبجبر ما لحق به من ضرر من قبل الدولة اليونانية.

يرجى الكتابة إلى السلطات اليونانية لدعوتها إلى إجراء تحقيق وافٍ وغير منحاز في قضية مانوليس كيبريوس. وحضّوها على اتخاذ تدابير تأديبية ضد من تتبين مسؤوليتهم عما يعانيه، وعلى تقديم التعويض المناسب له عن فقده حاسة السمع. وادعوا الحكومة إلى ضمان تقيد الشرطة أثناء حراستها للمظاهرات بالمعايير الدولية لإنفاذ القوانين. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Mr Christos Papoutsis
Minister of Citizens' Protection
Ministry of Citizens' Protection
4 P. Kanellopoulou Street
10177 Athens
Greece
طريقة المخاطبة: Dear Minister

تركيا

خليل سافدا Halil Savda

معترض على الخدمة العسكرية وازع الضمير معرّض للسجن

© Vedat Yildiz

خليل سافدا مدافع عن حقوق الإنسان ومعترض على الخدمة العسكرية بوازع الضمير، وهو عرضة للسجن لتعبيره عن حريته ودعمه المعترضين على الخدمة العسكرية. إذ قبض عليه في مناسبات عديدة منذ 2004 لرفضه أداء الخدمة العسكرية، واعتقل لمدد تصل في مجموعها إلى نحو 17 شهراً.

وهو يحاجج بصورة مثابرة وعلنية أثناء مناهضته للخدمة العسكرية الإجبارية، والمالك المسجَّل لموقع «مقاومي الحرب» الإلكتروني في تركيا. ويواجه حالياً ثلاث تهم بمقتضى المادة 318 من قانون العقوبات التركي، الذي يجرِّم «تحريض الجمهور على عدم أداء الخدمة العسكرية». وقد أيدت محكمة الاستئناف العليا في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 إدانة سابقة له بموجب المادة 318، وقد يسجن لمدة 100 يوم في أي وقت.

وأبلغ خليل سافدا منظمة العفو الدولية أنه تعرض لمعاملة سيئة أثناء اعتقاله في 2007، بما في ذلك للركل والضرب على أيدي أربعة من رجال الشرطة، ولحشو خرقة قذرة في فمه وإبقائه عارياً لثلاثة أيام في غرفة لا كراسي فيها ولا فراش، حيث اضطر إلى النوم على الأرضية الإسمنتية دون غطاء. ولم تخضع هذه الحوادث لأي تحقيق معقول.

وتركيا هي إحدى دولتين فقط لا تعترفان بالحق في الاعتراض على الخدمة العسكرية بوازع الضمير من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا (إلى جانب أذربيجان). والخدمة العسكرية إجبارية في تركيا لجميع المواطنين الذكور ما بين سن 20 و41 سنة. وليست هناك خدمة مدنية بديلة للخدمة العسكرية، ويخضع المعترضون بوازع الضمير في العادة للمحاكمة.

يرجى الكتابة إلى رئيس وزراء تركيا لدعوته إلى عدم منع خليل سافدا من نشر مقالات وإلقاء خطابات تدعم المعترضين بوازع من الضمير دونما خشية من الاضطهاد والترهيب. وحضوا السلطات على أن توقف فوراً جميع محاكمات المعترضين على الخدمة العسكرية بوازع الضمير، وإقرار الخدمة المدنية البديلة لها، طبقاً للمعايير الأوروبية والدولية. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

السيد رجب طيب أردوغان
رئيس وزراء تركيا
مكتب رئيس الوزراء
Bashbakanlik
06573 Ankara
تركيا
فاكس: 1899 422 312 90+
طريقة المخاطبة: السيد رئيس الوزراء

الولايات المتحدة الأمريكية

كريستي شيرامي Christi Cheramie

أصر حكم عليها بالسجن المؤبد دونما فرصة لإفراج بشروط

© Private

في 1994، حكم على كريستي شيرامي بالسجن المؤبد دونما فرصة لإفراج مشروط. وكان عمرها آنذاك 16 سنة. وفرض مثل هذا الحكم على قاصر انتهاك للقانون الدولي. وقد قضت كريستي شيرامي، التي يبلغ عمرها الآن 33 سنة، أكثر من نصف عمرها في السجن.

أدينت كريستي شيرامي بالقتل العمد من الدرجة الثانية في جريمة قتل شقيقة جدة خطيبها البالغ من العمر 18 سنة، وتصر على أن خطيبها هو الذي قتل العجوز. واعترفت بذنبها قبل فترة وجيزة من بدء محاكمتها أمام محكمة للراشدين خشية أن يحكم عليها بالإعدام إذا ما استمرت المحاكمة. ويحرمها اعترافها بالذنب من استئناف الحكم أو العقوبة الصادرين بحقها. وفي 2001، حاولت بلا جدوى سحب اعترافها بالذنب وشهدت بأنها لم تكن تفهم الإجراءات في وقت إجراء المحاكمة.

وقد اتسمت طفولة كريستي شيرامي بالتعرض للاعتداءات الجنسية. وأدخلت عيادة للأمراض النفسية عقب محاولتها الانتحار في سن 13.

وفي السجن، وصفها أحد حراس السجن بأنها «نزيل نموذجي... وتستحق أن يعطيها المجتمع فرصة ثانية». وقد حصلت على دبلوم الدراسة الثانوية وعلى درجة جامعية في الدراسات الزراعية وتقوم بتدريس هذا الموضوع لعدد من الصفوف في المؤسسة الإصلاحية المسجونة فيها. وقد أكد أقرباء الضحية أن كريستي شيرامي تستحق فرصة ثانية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة، إلى جانب الصومال، التي لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والتي تحظر السجن دون فرصة لعفو مشروط لأي شخص لم يكن قد بلغ سن 18 في وقت الجريمة.

بادروا بالكتابة إلى حاكم ولاية لويزيانا لدعوته إلى منح عفو خاص لكريستي شيرامي. وحضّوه على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان إنفاذ تشريع الولاية السابق الذي يلغي حكم المؤبد دونما فرصة لعفو مشروط الصادر بحق الشخص الذي يرتكب جرم قبل بلوغه سن 18 وتطبيقه بأثر رجعي. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Bobby Jindal
Governor of Louisiana
Post Office Box 94004
Baton Rouge
LA 70804-9004, USA
فاكس: 7099 342 225 1+
بريد إلكتروني (عبر نموذج اتصال):
http://www.gov.la.gov/index.cfm?md=form&tmp=email_governor
طريقة المخاطبة: Dear Governor

زمبابوي

منظمة نساء زمبابوي ينهضن Women of Zimbabwe Arise (WOZA)

مع ناشطات سلميات من أجل الحقوق

© Amnesty International

تعرضت عضوات منظمة حقوق المرأة «نهضة نساء زمبابوي»، منذ فبراير/شباط 2003، مراراً وتكراراً للاعتقال أثناء مشاركتهن في المظاهرات السلمية من أجل الحقوق لاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان في زمبابوي. واعتقلت العديد منهن واحتجزن تعسفاً في ظروف مروعة. كما تعرضت بعضهن للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وحرمن من الرعاية الطبية والغذاء وكما منعن بالاتصال بالمحامين أثناء احتجازهن لدى الشرطة.

إذ اعتقلت 12 من ناشطات «نساء زمبابوي ينهضن» في 21 سبتمبر/أيلول 2011، بعد أن استخدمت الشرطة القوة المفرطة لتفريق مسيرة سلمية في اليوم الدولي للسلام. وأفرج عن عشرة منهن دون تهمة، ولكن وجهت إلى القياديتين في المنظمة، جيني وليامز ومغودونغا مهلنغو، تهمة «الاختطاف والسرقة». وتنكر الناشطتان التهم الموجهة إليهما. وحرمت كلتاهما من الإفراج بالكفالة واحتجزتا لمدة 13 يوماً دون تلقي العناية الطبية اللازمة.

وتعرضت حوالي 40 من عضوات «نساء زمبابوي ينهضن» للضرب على أيدي شرطة مكافحة الشغب خلال مظاهرة احتجاج في 10 مايو/أيار. وفي 28 فبراير/شباط، قبض على سبعة من عضوات «نساء زمبابوي ينهضن» والمنظمة الرديفة لها «رجال زمبابوي ينهضون» في بولاوايو. وذكر أن المعتقلين والمعتقلات تعرضوا للتعذيب في مركز شرطة بولاوايو المركزي قبل الإفراج عنهم وعنهن بالكفالة بعد يومين، شريطة إثبات الوجود في مخفر للشرطة مرتين في الأسبوع.

وتكشف معاملة أعضاء المنظمتين مدى عدم تسامح حكومة زيمبابوي مع المظاهرات السلمية ضد سياسات الحكومة. كما تبرز أن الهدف من وراء القوانين القمعية، ولا سيما مزيج قانون الأمن والنظام العام وقانون الجرائم المتنوعة، هو شرعنة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وتسهيل طيف من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان من جانب الشرطة.

يرجى الكتابة إلى السلطات، للإعراب عن بواعث القلق إزاء تكرار حالات الاعتقال التعسفي، والتخويف والمضايقة وسوء المعاملة تجاه الناشطين من منظمتي «نساء زمبابوي ينهضن» و«رجال زمبابوي ينهضون». ولحثها على احترام حقوق أعضاء المنظمتين في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. ترسل المناشدات إلى:

Deputy Commissioner-General (Crime)
Innocent Matibiri
Zimbabwe Republic Police
P.O. Box 8807, Causeway
Harare, Zimbabwe
فاكس: 212 253 4 263+
طريقة المخاطبة: عزيزي نائب المفوض العام

الرجاء لصق
طابع البريد
هنا

منظمة العفو الدولية

I support homelands
Locked Bag 23
Broadway NSW 2007
AUSTRALIA

الرجاء طي البطاقة هنا

اضمنوا أمن الحيازة لسكان
الدويقة في القاهرة

منظمة العفو الدولية

«بعد 34 اعتقالاً، فأنا
على قيد الحياة اليوم،
وذلك لأن أعضاء
منظمة العفو الدولية
ناضلوا من أجلي».

جيني ويليامز،
إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان في زيمبابوي

50 عاماً

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية تبلغ الخمسين

انضم وإلى حملتنا للاحتفال بالذكرى الخمسين
www.amnesty.org/50

منظمة العفو الدولية

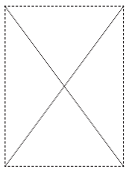

السيد رئيس وزراء مصر
مكتب رئيس الوزراء
شارع مجلس الشعب
القاهرة
مصر

الصورة: أطفال من منطقة الدويقة العشوائية، القاهرة، مصر، سبتمبر/ أيلول 2011. © Xander Stockmans

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK. www.amnesty.org

Index: MDE 12/006/2012 Arabic رقم الوثيقة:

منظمة العفو الدولية

السيد رئيس الوزراء،

تحية طيبة وبعد ...

يلتمس وجهاء أهالي إحدى مناطق الدويقة العشوائية، في منشأة ناصر، بالقاهرة، الحصول على معلومات بشأن الخطط المقرة للمنطقة. وهم يرغبون في ضمان أمن حيازة الأراضي بغرض تحسين أوضاع بيوتهم دونما خشية من أن يتم هدمها.

ومع أن هؤلاء الوجهاء لا يعيشون في منطقة مصنفة بأنها «غير آمنة»، إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على تأكيدات حول ما إذا كان من المقرر إخضاع المنطقة لعمليات إخلاء أو تطوير.

وإنني أهيب بكم من أجل تأمين ما يلي:

- حداً أدنى، على الأقل، من الضمان القانوني لحيازة سكان الدويقة وسكان جميع المناطق العشوائية الأخرى لمنازلهم المبنية على أراض مملوكة للدولة، ليضمنوا الحماية من عمليات الإخلاء القسري.
- تمكين أهالي المناطق العشوائية، سواء «غير الآمنة» منها أو غيرها، من الحصول بيسر على جميع المعلومات المتعلقة بخطط الحكومة، حتى يتمكنوا من المشاركة على نحو نشط في التطوير المستقبلي.

وتفضلوا بقبول احترامي،،،

الاسم: _____

البلد: _____

غلاف البطاقة:
فوق: مواطن اليوتوبيا.
تحت: فيوليت بيتيار من موسكيتو بور، في مواطن اليوتوبيا، ترسم لوحة رملية وهي تروي حكاية لأحفادها.
© منظمة العفو الدولية. الصورة من ألبوم: April Pyle

هذه الصفحة:
فوق: ليفينا كنغواراي على أرض وطنها.
تحت: الشمس تشرق على مواطن اليوتوبيا
© منظمة العفو الدولية. الصورة من ألبوم: April Pyle

مرحباً، أنا

_____

وأنا أقف إلى جانب شعبي الياوار والانماتير
في طلبهم من الحكومة عدم تهجيرهم من أوطانهم.

_____
التوقيع

_____
الاسم

_____
البريد الإلكتروني

_____ _____
المدينة القطر

يرجى إيراد تفاصيل الاتصال بك حتى نتمكن من إرسال صور من رسالتك إليك وهي تسلم إلى شعوب مواطن اليوتوبيا.

الفرع الأسترالي لمنظمة العفو الدولية – أغسطس/آب 2011 – رقم الوثيقة: ASA 12/004/2011